

«انتفاضة الجيع» تترك أقطاب السلطة في لبنان

ترويج المسؤولين لأيداء خفية خلف الحراك يفاقم من نقمة الشارع

بعد التحقيق السويسري..
حاكم مصرف لبنان يواجه
اتهامات بإساءة الأمانة

بيروت - ادعت النائبة العامة الاستثنائية في جبل لبنان (وسط) القاضي غادة عون الخميس على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومسؤوله في البنك المركزي بجرم «الإهمال الوظيفي وإساءة الأمانة» في عملية إدارة الدولار المدعوم.

وقالت مصادر سياسية لبنانية، إن الاتهامات الجديدة بحق حاكم مصرف لبنان لا تخلو من خلفيات سياسية تحاول استغلال مرارلة القضاء السويسري التي تتضمن طلب مساعدة بشأن تحقيق جنائي تجر به بحق سلامة وعدد من المسؤولين في المصرف عن تحويلات مالية من لبنان.

وتزامن قرار القاضي عون مع تصريحات لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل هاجم فيها الخميس سلامة، معتبرا «أن الإجراء القضائي السويسري في قضية حاكم مصرف لبنان يشكل سابقة على المستوى اللبناني»، داعيا الحكومة إلى التحرك «بلبوماسيا وأن تكلف محاميا أو مكتب محاماة مختصا في هذه القضايا» يقوم بالبحث داخليا وخارجيا عن الأموال المتهمة والموهوبة.

وأوضحت المصادر في تصريحات لوكالة «أخبار اليوم» المحلية أن تصريحات باسيل تؤكد بما لا يقبل أي شك الخلفيات السياسية الفاضحة للحملة على حاكم المصرف المركزي بهدف الدفع إلى محاولة الإطاحة به لفرض تعيين حاكم بديل بدو لواء لباسيل، ما يفتح أبواب المركزي بدوراتها الباقية من الإحتياطي الإزاعي وابواب خزائن الذهب، إضافة إلى الإسماع بشركة «الميدل إيس» وتعيين المحاسب فيها إضافة إلى شركة «انترنا» وبنك التمويل وغيرها من المؤسسات التي يملك مصرف لبنان فيها أكثرية الأسهم.

ويواجه حاكم مصرف لبنان المركزي حملة شرسة منذ أشهر لاسيما من التيار الوطني الحر وحليفه حزب الله في محاولة لدفعه إلى التخلي.

وقال المصدر القضائي إن عون ادعت على سلامة ورئيسة لجنة الرقابة

على المصارف ما دباغ بجرم «الإهمال الوظيفي وإساءة الأمانة». كما ادعت على ميشال مكتف، وهو صاحب شركة بارزة تستورد الدولار من الخارج وعلى الصراف عبد الرحمن الفايد، بجرم مخالفة قرار إداري. وأحالتهم جميعا على قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان القاضي نقولا منصور لاستجوابهم.

وأوضح المصدر أن الإلغاء «مبني على معطيات تفيد بأن عملية صرف الدولار المدعوم لم تذهب كلها في الاتجاه المحدد لها»، أي دعم استيراد المواد الغذائية الأساسية، بل «جرى توزيع مبلغ كبيرة على صرافين محظيين حققوا أرباحا طائلة على حساب دعم الأسر الفقيرة».

وقال إن قيمة «المبالغ التي ذهبت إلى جيوب صرافين ومؤسسات مالية تفوق الخمسة ملايين دولار» في وقت يزرخ لبنان تحت عبء أسوأ أزماته الاقتصادية.

ويواجه سلامة الذي كان يعد على مدى سنوات عراب استقرار الليرة، ضغوطا متزايدة. ويحملة التيار الوطني الحر وحزب الله مسؤولية انهيار العملة الوطنية. إلا أن سلامة دافع مرارا عن نفسه قائلا إن المصرف المركزي «مؤل الدولة ولكنه لم يصرف الأموال».

وتسلم القضاء اللبناني الأسبوع الماضي مراسلة من القضاء السويسري تتضمن طلب مساعدة بتحقيق جنائي يجره بشأن تحويلات مالية من لبنان.

وتتطرق المراسلة، وفق ما قال مصدر قضائي لبناني، إلى تحويلات بقيمة 400 مليون دولار، تخص سلامة وشقيقه ومساعدته ومؤسسات تابعة للمصرف المركزي، بينها شركة طيران الشرق الأوسط وكازينو لبنان. إلا أن النيابة العامة الفيدرالية في سويسرا أوضحت أن طلبها مرتبط «بتحقيق حول غسيل أموال (...) على ارتباط باختلاس أموال محتفل من مصرف لبنان» من دون أن تذكر أسماء المشتبه بهم.

وكرر سلامة من جهته التأكيد على أن «أي تحويلات لم تحصل من حسابات مصرف لبنان أو من موازنته»، وأكد استعداده للممول أمام القضاء السويسري.



مشكلتنا مع أهل السياسة

احتجاجات سكان طرابلس واستخدمت قوة غاشمة.. عندما طالبوا بحياة أفضل.. وقال الصليب الأحمر إن مسعفيه نقلوا 35 شخصا إلى مستشفيات تعاني بالفعل مع أحد أعلى معدلات الإصابات بكوفيد - 19 في المنطقة.

والأربعاء، صرح رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب بأن الإغلاق كان ضروريا لاحتواء الفيروس مع بلوغ الكثير من وحدات العناية المركزة في مستشفى البلاد طاقة استيعابها القصوى. وأقر بأن المساعدات الحكومية ليست كافية لتغطية الاحتجاجات، لكنه قال إنها تساعد في تخفيف الأعباء.

ويرجح مراقبون أن تتسع رقعة الاحتجاجات في ظل الخطاب الاستفزازي واللامسؤول للمسؤولين والسياسيين المتحكمين في المشهد، وفي غياب أي أفق لانفراجة في البلد.

ويشكل الإنهيار المالي، الذي هوت فيه قيمة العملة المحلية، أكبر خطر على استقرار لبنان منذ الحروب الأهلية التي شهدتها في عامي 1975 إلى 1990.

واندلعت الأزمة في أواخر عام 2019 وادت إلى خروج احتجاجات غير مسبوقه في أنحاء البلاد ضد النخبة الحاكمة التي ادارت شؤون البلاد على مدار عقود شهدت هرا في موارد الدولة وفسادا.

وقام انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس والذي أدى إلى مصرع العشرات وتشريد الآلاف من المواطنين، من الأزمة، وسط انغماس أقطاب السلطة في حرب تموقع انعكس فشلا في الوصول إلى توافق بشأن تشكيل حكومة جديدة تتولى إعادة تصويب المسار.

التي يعانيتها الفقراء وذوي الدخل المحدود..

وتوجه الحريري إلى المحتجين قائلا «إنه أهلنا في طرابلس وسائر المناطق من أي استغلال لأوضاعهم المعيشية، وأطالب الدولة والوزارات المختصة باستتفاد كل الوسائل المتاحة لكبح جماح الفقر والجوع وتوفير المقومات الاجتماعية للإنتماء والمواطنة قرار الإقفال العام».

وتقول الأوساط إن ردود فعل القوى السياسية تعكس حالة انقسام مستمر عن واقع اللبنانيين الذين يعاني أكثر من نصفهم من الفقر والخصاصة، فضلا عن انتشار وباء كورونا الذي بات يحصد يوميا الآلاف من الضحايا.

وتلقت هذه الأوساط إلى أن قرار الإقفال العام الذي أقرته حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب، لم يترافق معه أي إجراء على مستوى مساعدة الآلاف من العائلات على تحمل كلفته على جيوبها المستنزفة.

وتتسرى إلى أن ردود الفعل المسجلة على مستوى الشارع كانت منغلظة، حيث أن اللبنانيين اليوم وجدوا أنفسهم محاصرين بين الموت جوعا، أو الموت بالوباء الذي تعجز الحكومة حد اللحظة عن احتوائه في ظل قراراتها الارتجالية التي تعكس حالة من التخبط.

واستؤنفت الخميس الاحتجاجات، وأقدم شبان غاضبون على حرق حاويات النفايات أمام منزل النائب سمير الجسر (كتلة تيار المستقبل يترأسها سعد الحريري) واطلقوا هتافات تندد بالأوضاع المعيشية وترفض العنف بحق المتظاهرين، كما طالبوه بالاستقالة.

يشهد لبنان احتجاجات واسعة على الإغلاق العام الذي فرضته الحكومة وتسبب في تفاقم الأزمة المعيشية في غياب أي مساعدات من الدولة. ويرى مراقبون أن خطاب المسؤولين الاستفزازي من شأنه أن يشكل الوقود لثورة جيع قد تأتي على الأخضر واليابس في البلاد.

بيروت - ارتكبت الاحتجاجات التي تشهدها عدة مناطق لبنانية خصوصا في مدينة طرابلس شمال البلاد، القوى المتحركة في المشهد السياسي، في ظل مخاوف من اتساع نطاقها وتحولها إلى ثورة تهدد عرش تلك القوى.

وتدافع أقطاب السلطة في لبنان في الساعات الأخيرة للبحث عن يحملونه مسؤولية الحراك الجاري، متعمدين التشكيك في دوافعه، ومروجين لوجود جهات تقف خلفه لأغراض سياسية، وأخرى قانونية في علاقة بما يجري على مستوى المصرف المركزي.

ومن بين هؤلاء المشككين رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية السابق جبران باسيل الذي قال الخميس، إن «تحريك الشارع معروف الانتماء والتمويل، وأصابع بعض المنسقين ومسؤولي بعض الأجهزة السابقين والحاليين واضحة فيه».

وأضاف أن «ما يحصل لن يحمي منظومتهم السياسية والمالية ولن يحد انظارنا عن فسادها وسنبقى نلاحقهم كلهم، بتصميم وواقعية معا، حتى يعيدوا ما سبط عليه أيديهم».

جبران باسيل
أصابع بعض المنسقين والمسؤولين السابقين والحاليين واضحة

وأشارت تصريحات رئيس التيار الوطني الحر ردود فعل غاضبة مزروجة بتهمك لاسيما وأن باسيل الذي يهاجم المنظومة السياسية الحالية هو أحد أركانها الأساسية، ويحملة المحتجون جزءا كبيرا من المسؤولية عن الشلل الاقتصادي والسياسي في البلاد.

وترى أوساط سياسية أن اتهامات باسيل موجبة في جزء منها إلى حاكم مصرف لبنان، وأيضا إلى تيار المستقبل وزعيمه سعد الحريري، الذي للمفارقة كان قد شكك هو الآخر قبل يوم في الحراك، معتبرا في سلسلة تغريدات على موقعه على تويتر «أنه قد تكون وراء التكررات في طرابلس جهات تريد توجيه رسائل سياسية، وقد يكون هناك من يستغل وجع الناس والضائقة المعيشية

عباس يدعم خيار قائمة مشتركة مع حماس لضمان السيطرة على الانتخابات

رام الله - تتفاعل التطورات على الساحة الفلسطينية استعدادا لاستحقاقات انتخابية مصيرية ستجرى خلال الأشهر القليلة المقبلة، قد قلب المشهد الفلسطيني رأسا على عقب أو تكرر المعادلة القائمة.

ويصعد الحديث عن إمكانية تشكيل حركتي فتح وحماس لقائمة مشتركة في الانتخابات التشريعية المقبلة، وهو خيار يبدو أن رئيس السلطة محمود عباس يدعمه، لجهة أن ذلك يبقى على سيطرته على مجريات الأمور في الانتخابات.

ولم تحسم الحركتان بعد مسألة المشاركة ضمن قائمة مشتركة أو منفردة، وسط ترجيحات بأن يتم حل هذه المسألة في اللقاءات المرتقب إجراؤها في القاهرة خلال الأيام القليلة المقبلة.

وكان أمين سر اللجنة المركزية لفتح جبريل الرجوب صرح مؤخرا أن حركته لا تسعى إلى قائمة انتخابية مشتركة، لكنها لا ترفض ذلك إذا ما لبثت شروط وروية الحركة وتقاطعت معها.

وأكد الرجوب أن الحركة «ستتقود تشكيل جبهة وطنية موحدة ينتهي بموجبها الانقسام ويعود قطاع غزة إلى حضن الشرعية، ولتجسيد السيادة الوطنية على الأرض وتحديد مستقبل الدولة»، مؤكدا أن فتح مسترکز على الصدام مع الاحتلال كعنصر ثابت فيما

بين تيار الإصلاح الديمقراطي الذي يقوده القيادي محمد دحلان مع حركة حماس، وما يعكسه ذلك من قوة سياسية مضاعفة للطرفين تقلل من حظوظ فتح.

ويستطيع عباس من خلال طرح فكرة القائمة الموحدة اختبار نوايا حماس في هذه الانتخابات قبل الدخول في الانتخابات الرئاسية بعدها بنحو شهرين، والتعرف على مدى جدتها في التعاون والتنسيق مع فتح، وبالتالي تجنب سيناريو الانقلاب السابق، بكل ما تحمله خطوة من هذا النوع من تداعيات سياسية.

ويناقش اجتماع الفصائل الفلسطينية في القاهرة، المتوقع أن يبدأ في الخامس من فبراير المقبل، ملف المصالحة وملف الانتخابات، وإذا كان الأول تعتريه أزمات مزمنة، فإن التفاهات لا بد أن تكون كبيرة حول مسألة الانتخابات، فهي استحقاق مصري وعاجل، لا تصلح معه مراوغة أو تسويق.

ويرى سياسيون فلسطينيون أن فكرة القائمة الوطنية الموحدة تبدو مقبولة، غير أنها تحتاج إلى شفافية ومصداقية من جميع الفصائل، في مقدمتها فتح وحماس، وتتطلب تقديرات موضوعية للأوزان النسبية لكل حركة، والتي على أساسها سيتم تحديد حصة كل منهما.

ويشكك البعض في جدتها في تشكيل قائمة تحصل على نسبة أصوات تهز اقتناع السلطة الفلسطينية في الحركة وكوارها المقربة منها؟

وأضاف لـ«العرب»، أن الإجابة على هذه الأسئلة حاسمة وتلعب دورا مهما

يحدد الوضع الميداني قواعد الاشتباك بتوافق وطني.

وتبدو فرضية الدخول في قائمة مشتركة نظريا مقبولة، بيد أن هناك تحديات كبيرة تعترض طريقها، في ظل تحفظ قيادات بارزة من فتح على هذه الخطوة، وقد تقدم هذه القيادات على السير في خيار تشكيل قائمتان مستقلة، الأمر الذي سيضعف الحركة ويزيد من تشتتها.

ويقول مراقبون إن حماسة عباس لقائمة مشتركة تهدف بالأساس إلى ضمان عدم حصول أي مفاجات في

الانتخابات التشريعية، كما يسعى من خلالها للحصول على ضمانات من حماس بدعمها في انتخابات الرئاسة.

ورغم أن عباس (85 عاما) لم يعلن حتى اللحظة عن ترشحه للرئاسة، بيد أن مقربين منه على غرار رئيس الوزراء محمد اشتية صرح قبل أيام بأن أيومان مرشح طبيعي لهذا المنصب.

ومن النفاط الأخرى التي تجعل من رئيس السلطة الفلسطينية يتحمس للذهاب في قائمة مشتركة، هو قطع الطريق عن أي إمكانية للحصول لتسيق

يحدد الوضع الميداني قواعد الاشتباك بتوافق وطني.

وتبدو فرضية الدخول في قائمة مشتركة نظريا مقبولة، بيد أن هناك تحديات كبيرة تعترض طريقها، في ظل تحفظ قيادات بارزة من فتح على هذه الخطوة، وقد تقدم هذه القيادات على السير في خيار تشكيل قائمتان مستقلة، الأمر الذي سيضعف الحركة ويزيد من تشتتها.

ويقول مراقبون إن حماسة عباس لقائمة مشتركة تهدف بالأساس إلى ضمان عدم حصول أي مفاجات في

الانتخابات التشريعية، كما يسعى من خلالها للحصول على ضمانات من حماس بدعمها في انتخابات الرئاسة.

ورغم أن عباس (85 عاما) لم يعلن حتى اللحظة عن ترشحه للرئاسة، بيد أن مقربين منه على غرار رئيس الوزراء محمد اشتية صرح قبل أيام بأن أيومان مرشح طبيعي لهذا المنصب.

ومن النفاط الأخرى التي تجعل من رئيس السلطة الفلسطينية يتحمس للذهاب في قائمة مشتركة، هو قطع الطريق عن أي إمكانية للحصول لتسيق

يحدد الوضع الميداني قواعد الاشتباك بتوافق وطني.

وتبدو فرضية الدخول في قائمة مشتركة نظريا مقبولة، بيد أن هناك تحديات كبيرة تعترض طريقها، في ظل تحفظ قيادات بارزة من فتح على هذه الخطوة، وقد تقدم هذه القيادات على السير في خيار تشكيل قائمتان مستقلة، الأمر الذي سيضعف الحركة ويزيد من تشتتها.

ويقول مراقبون إن حماسة عباس لقائمة مشتركة تهدف بالأساس إلى ضمان عدم حصول أي مفاجات في

الانتخابات التشريعية، كما يسعى من خلالها للحصول على ضمانات من حماس بدعمها في انتخابات الرئاسة.

ورغم أن عباس (85 عاما) لم يعلن حتى اللحظة عن ترشحه للرئاسة، بيد أن مقربين منه على غرار رئيس الوزراء محمد اشتية صرح قبل أيام بأن أيومان مرشح طبيعي لهذا المنصب.

ومن النفاط الأخرى التي تجعل من رئيس السلطة الفلسطينية يتحمس للذهاب في قائمة مشتركة، هو قطع الطريق عن أي إمكانية للحصول لتسيق

أحمد فؤاد أنور
الشكل العام للانتخابات تتوقف معالمه على مخرجات اجتماعات القاهرة

وعلى الصعيد الإسرائيلي ثمة أسماء تتحفظ عليها تل أبيب، وقد تلجا إلى حيل لفرملة ترشحها، ما يمثل عائقا أمام نجاح فكرة القائمة، فلد إسرائيل ما يمكنها من العرقلة.

وتشهد أنور على أن الشكل العام للانتخابات تتوقف معالمه على مخرجات اجتماعات الفصائل في القاهرة، فوجود رؤية موحدة يذلل الكثير من الصعاب، أما العودة إلى الطريقة السابقة في الشد والجذب فلها انعكاسات على المصالحة والانتخابات، وهو ما يتوقف على إرادة الأطراف الفلسطينية ومدى قدرتها على استيعاب الدروس، والتعامل مع المعطيات الإقليمية والدولية بدرجة عالية من المرونة، لأن الوقت ليس في صالحها.



الاختبار الأول لمئات التوافقات بين حماس وعباس